Publication	Al Dostour
Date	December 22, 2016
Circulation	230,000
Country	Egypt
Article Type	Syndicate News
Headline	Pharmacists' Syndicate calls for rapid presidential intervention to prevent issuing of decree allowing drug price increase
Page	05
Reporter	Staff Report

«الصيادلة» تطالب «الرئاسة» بسرعة التدخل لوقف صدور قرار تحريك أسعار الأدوية

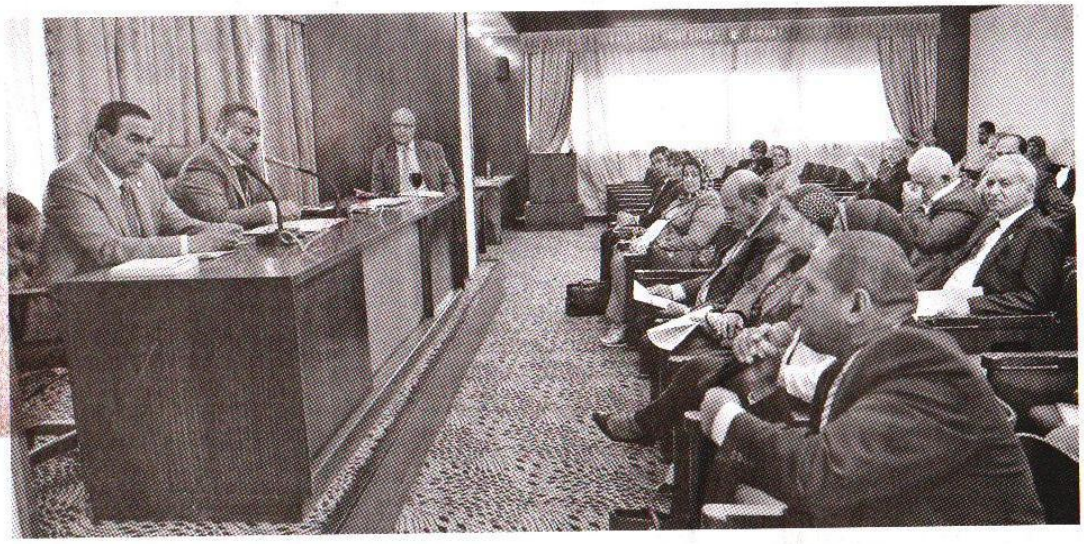

جانب من اجتماع لجنة الصحة بالبرلمان

صورة ارشيفية

أرسلت نقابة الصيادلة خطاباً، أمس، إلى رئيس الجمهورية عبدالفتاح السيسى لمطالبته بسرعة التدخل لوقف صدور قرار تحريك أسعار الدواء وزيادة أسعار الأدوية المحلية والمستوردة، وتشكيل لجنة تكون تحت إشراف رئاسة الجمهورية من جميع الأطراف المعنية بصناعة الدواء فى مصر والمتخصصين فى عملية تسعير الدواء لعمل الدراسات ووضع المقترحات والرؤى حول إمكانية تحريك أسعار الأدوية للمرة الثانية فى عام واحد.

وأوضحت النقابة فى خطابها، أنه «توجد محاولات مستميتة لإبعاد النقابة العامة لصيادلة مصر عن شأن الدواء تصنيعاً وتوزيعاً، وإخراجها من المعادلة رغم أن القوانين تجعل لها اليد الأولى فى هذا الأمر»، لافتة إلى أن «كل هذا أثار غضب الصيادلة وتم دعوتهم إلى عقد جمعية عمومية طارئة يوم ٢٥ نوفمبر الماضى وتأجلت إلى ٢٣ ديسمبر بعد جهود جبارة بذلت لإتاحة الفرصة للتفاوض مع جميع الأطراف من أجل تنظيم سوق الدواء وحقوق كل طرف منه، وذلك إحساساً منا بالمسؤولية وقراءة من صانع القرار بالنقابة للمشهد العام داخل البلاد، ومنع محاولات استغلال المواقف لإشعال البلاد بفتن مغرضة لزعزعة الاستقرار والأمن الداخلى».

وتابع الخطاب: «إلا أن ما يحدث من شركات الأدوية ومنع هامش الربح المقرر بالقرار ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢ عن الصيادلة، وكذلك ضغطهم على وزير الصحة من أجل رفع أسعار الدواء واستجابة الوزير لهذه الضغوط وإبعاد نقابة الصيادلة عن المشهد برمته، وإزاحتها من الصورة رغم أنها فى قلب الحدث بما أناطه بها القانون وبالصيدليات التى لأعضائها- الموزع الأخير المنتج- المحتك الفعلى بالمريض المصرى.

وأكدت النقابة أن «كل هذا لم يعد يمكن السيطرة عليه إلا باشتراك النقابة فى الأمر كله وعدم قطع أمر يخص الدواء المصرى إلا بمشاركتها ورأيها ووقف تغول شركات الأدوية على الأمر برمته ومحاولتها رفع الأسعار دون حق ومنع هامش ربح الصيدلى».

وأشارت نقابة الصيادلة إلى أن «صدور قرار وزارى بتحريك أسعار الدواء وزيادة أسعار الأدوية المحلية والمستوردة علمت به النقابة عن طريق الصحف ووسائل الإعلام مثلها مثل جمهور المستهلكين دون أن تتم دعوتها للمشاركة فى مناقشة هذا القرار، وهو ما يخالف نص المادة رقم «٧٧» من دستور ٢٠١٤، بالإضافة إلى نص المادة رقم «٢» من قانون إنشاء النقابة رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ ولائحتها الداخلية». وشددت النقابة على أن «سريان الأمور داخل وزارة الصحة بالنسبة لصدور قرار بهذه الخطورة، إنما يثير فى نفس النقابة ومن خلفها جموع صيادلة مصر، الريبة والشك حول خلفيات صدوره وما يتبعه من أرباح جديدة لشركات الأدوية على حساب المواطن دون دراسة مستفيضة أو الاستعانة بلجنة التسعير بوزارة الصحة أو المتخصصين فى هذا المجال من أعضاء نقابة الصيادلة بما لديهم من خبرات فنية فى كل ما يخص الدواء من صناعة وتوزيع وحساب التكلفة الحقيقية فى إنتاج الدواء».